التحرّش وظاهرة الاستحماف الإرادي

محمد أبو الغيط

حين وجهت الفتاة «هـ ع» صفعتها على وجه الشاب المتحرّش، لم تكن تتخيّل أن الصفعة ستُرد إليها ممن يفترض أنه حصن العدالة! بدأت القصة قبل أشهر، حين ضبطت الفتاة شابا يمارس الاستمناء قربها داخل «الباص»، نهرته فلم يستجب، صرخت فانتبه من حولها وأمسكوه. انتهت القضية أخيرا بأعجب حكم ممكن، فقد دانه القضاء المصري، الواقعة سليمة مائة بالمائة، لكن صدرت العقوبة بالسجن عاماً مع وقف التنفيذ! حيثيات الحكم تحمل مهزلة أكبر، إذ استند القاضي المستشار محمد هاشم، رئيس محكمة جنح الزقازيق، إلى تقديره الخاص بأن «ما لاقاه المتهم من إجراءات قبض وضبط وحبس احتياطي كفيلة بردعه، وعدم معاودته ارتكاب مثل هذا السلوك». علما أنه أمضى أقل من شهرين بهذا الحبس، حيث تم إخلاء سبيله في مطلع ديسمبر بكفالة ألفي جنيه فقط. وقالت المحكمة أيضا إنها استحضرت «غاية العقوبة على الجاني فلم يبغ منها الإيذاء ولكن كان يقصد الإصلاح والتهذيب». إذن، لقد عانت الفتاة الشجاعة كل الآلام النفسية المترتبة على سردها الواقعة تفصيليا مرّات ومرّات بالنيابة والقضاء، وكذلك تحمّلت أسرتها الداعمة كل ضغوط المجتمع وسهامه، فقط لنصل إلى هذه النتيجة، ثم ما زال لدينا من يتنطّع متسائلا: ولماذا لا تذهب الفتيات إلى القضاء؟!

ولنلاحظ أن هذه النتيجة المحبطة جاءت بقضية تشتمل على كل عوامل النجاح الممكنة، فالواقعة عليها شهود، وكذلك تم تصوير ما بعدها بالفيديو الذي تظهر به السائل على ملابس الجاني، وتم تحليله وثبت أنه السائل المنوي الخاص به، فما بالنا بمصير قضايا لا تتوفر فيها العوامل نفسها. وكشف مسار القضية أيضا عن مدى انحطاط التضامن الذكوري الأعمى، كما بالحماس البالغ الذي أبدته نقابة أطباء الشرقية لدعم الطبيب، على الرغم من أنه، على أقل التقديرات، هذا ليست قضية مرتبطة بالمهنة. لم يقبض عليه لارتكابه خطأ طبيا على سبيل المثال لم يعرف أحد أنه طبيب أصلا إلا لاحقا، والمجني عليها طالبة في كلية الطب. بل إن بيان النقابة الأول، والذي ذكر زيارة وفد منها الطبيب الشاب، وتكليف محامي النقابة بالترافع عنه، اشتمل فقرة تطالب بوقف التحدّث على مواقع التواصل لمنح فرصة «الجهود الوساطة»، و«محاولة إيجاد حل بمساعدة الزملاء من حكماء ورواد الأطباء»، والمقصود هو الضغوط على الأسرة للتنازل، وهو ما لم تفعله تلك الأسرة المناضلة.

ثم جاءت محاولة التلاعب بتقديم شهادة طبية من مستشفى خاص، تفيد بأن الطالب مصاب بمرض الاستمناء اللاإرادي، وهو مرضٌ غير موجود في الوجود، فضلا عن أنه لو حدث ذلك، كما في الاحتلام في أثناء النوم، سيؤدّي إلى وجود السائل على الملابس السفلية، لا العلوية. هل تحرّكت يده لا إراديا أيضاً؟ حين تم تفنيد تلك الحجّة تم تطوير الكذبة، وصرّح شقيق الجاني للصحف إنه نسي سحاب بنطاله مفتوحا، ثم غرق في النوم ليستيقظ على صراخ الفتاة. ولافت أيضا في التعليقات عدد الذكور الذين يكذّبون الواقعة لاعتبارها غير معقولة، بل إن المحكمة كيّفت التهمة لتصبح «ارتكاب فعل فاضح»، وليس جريمة «التحرّش»، وذلك على الرغم من أن وقائع التحرّش يكشف أجزاء من الجسد متكرّرة عالميا ومحليا، لكن بعضهم يعتقدون بمركزية ذواتهم، وغياب كل ما هو خارجها. في العام الماضي، حُكم على المنتج الأميركي البارز، هارفي واينستين، بالسجن 23 عاما، بعد عشرات من بلاغات الاعتداء الجنسي، تضمّنت استمناءه أمام بعض الناجيات. وفي تقرير مطول نشرته «سي أن أن» بعنوان «لماذا يستخدم الرجال الاستمناء للتحرش بالنساء»، نشهد قائمة تتضمن الصحافي مارك هالبيرن، والمخرج بريت راتنر. لحسن الحظ، لم يخبرهم أحد عن ذلك المرض اللاإرادي غير الموجود إلا في مصر! ما حدث في القضية مرجعه رغبة في «الاستحماق» عمدا، حيث تتم محاولة حماية مذنب بإحاطته بسياج من شعارات نبيلة. أسوار تتداعى كل يوم أمام ضربات الواقع، بفضل نساءٍ شجاعات، وأسر داعمة، وبفضل كل من يقاوم الحماقة والاستحماق، ولو بشطر تغريدة.

لماذا تنتحر هؤلاء النساء في الأردن؟

عطاف الروضان

عندما قررت جهاد مغادرة الأردن، هاربة من معاناة عاشتها على مدار سنوات عمرها الـ 22 على جناح منحة تعليمية إلى عاصمة أوروبية، لم تعرف أن النور الذي لاحقته خلاصا من حياتها السابقة سينطفئ نهائيا في شقة باردة في دولةٍ غريبةٍ لا يعرفها فيها أحد سوى مرشدتها النفسية هناك.

على مدار سنوات، كانت في رحلة بحث عن ذاتها. وعندما لاحت الفرصة لم تسعها الفرحة «أخيرا سيفهم أحدهم ما أعانيه، ما أعنيه، وما أصبو إليه»، وهو بعض من التفهم والتسامح لفتاةٍ نشأت في حيٍ نائٍ ومتواضع في العاصمة الأردنية عمّان، ولكنّ طموحاتها عالية جدا، بل ومستحيلة لعائلتها البسيطة المحافظة. انتهت جهاد قبل اسابيع عنوانا لخبر في صحيفة أوروبية في زاوية مخفية «الفتاة الأردنية المنتوفة كانت تعاني مرضا نفسيا». ولكن المحرّر لا يعلم أنها قارعت حروبا طاحنة من التعنيف في مجتمعها الضيق، محاولةً، طوال حياتها القصيرة، أن تكون عنوانا لقصة مبهجة تتوافق تفاصيلها في العلن مع ما تعيشه في الواقع، كان حبل انتحارها خاتمةً بائسة لتلك القصة.

ليست جهاد وحدها من نجحت في إنهاء حياتها، بل إن عشرات الفتيات اللواتي تركتهن وراءهن في بلدها، حيث بيوت حجرية بيضاء بجدران قاتمةٍ تخفي وراءها قصصا من العنف ضد نساء وفتيات تتكرر بشكل يومي، تمتد إنهاء حياتهن بالقتل، بل تتبرّع فتياتٌ للقيام بالمهمة بأنفسهن، وينهين حياتهن بالانتحار. تشكل الإناث حوالي 30% من حالات الانتحار، و62% من محاولات الانتحار، في الأردن بحسب التقرير الإحصائي الجنائي لعام 2019. عرضة أكبر للهجوم إذا صدر من فتاة، وتحاكم وتستباح خصوصياتها، ويتم الحفر وراء قصتها بأعمالٍ لا نهائية. ويكرر سؤال باستغراب بكلمات ولهجات وتبريرات عدة: ماذا ينقص أي امرأة تاكل وتنام حتى تنهي حياتها؟!

(كاتبة أردنية)

يماني... شيخ النفط ونجم نجوم أوبك

محمود الريماوي

غاب عن الأنظار 35 عاما، بيد أن هذا الغياب الطويل لم يطفئ وهج ثاني وزير نفط سعودي، وأول أمين عام لمنظمة أوبك (الدول المصدرة للنفط)، ونعني به أحمد زكي يماني، الذي يقترن اسمه بلقب الشيخ، وهو لقب توقيري غير ديني وغير قَبَلي، ويستخدم في دول عربية، منها السعودية ولبنان، وقد رحل عن دنيانا يوم 23 فبراير/ شباط الجاري في مهجره في لندن عن 91 عاما. وقد انتبه كثيرون إلى غيابه المديد مع إعلان خبر وفاته، فيما لاحظ عديدون أيضا أن صورة الرجل وسيرته المهنية و«السياسية» لم يكتنفهما النسيان أبدا، ليس بفضل إطلالات متباعدة للرجل عبر وسائل الإعلام فحسب، وإنما لأن اسمه ارتبط بصناعة النفط، وهي الصناعة الكبرى في بلده، وبالإجراءات البترولية ضد الغرب في العام 1973، ولأنه تعرّض، ذات يوم من أواخر العام 1975، مع عدد من وزراء النفط في العالم، لعملية اختطاف في فيينا، في أثناء اجتماع وزاري لـ«أوبك»، وكادت عملية الاختطاف تودي بحياته، وقد انتهت في الجزائر، وبتدخل من الرئيس هواري بومدين، بإطلاق الخاطفين، وفي مقدمتهم الفنزويلي كارلوس، ودفع فدية لهم، وتمكينهم من المغادرة بحرية، وتحرير المختطفين، وتشاء المصادفة، أو المفارقة، أن تختطف يد المنون أحد خاطفيه، وهو أنيس النقاش، عن 70 عاما في دمشق، قبل يوم من رحيل يماني.

حلّ الرجل وزيراً للنفط في السعودية في عام 1962، وهو في مقتبل الثلاثينات من عمره، ومن غير أن يكون منتمياً إلى إحدى القبائل أو العائلات الكبيرة. وبعد بضعة أعوام من انخراطه في العمل في مواقع قيادية منها وزير دولة. لقد خَلَف في موقعه عبد الله الطريقي، أول وزير للنفط في بلده، ورغم أن الأخير لم يمكث سوى عامين في منصبه، إلا أن شهرته طبقت الآفاق، باعتباره مسؤولا سعوديا يجمع بين الحس العروبي والنزعة الليبرالية، ويدعو إلى السيطرة على الثروة الوطنية، وعلى الاستقلال النّاجز في سائر الميادين، بما فيها الميدان الاقتصادي، وعلى إقامة مراكز بحث ودراسات تختص بهذه الثروة، في وقتٍ كانت فيه البلاد مغرقة في المحافظة، وتفود معسكرا إسلاميا في مواجهة المد الناصري. والطريقي مؤسس «أوبك»، إلى جانب وزير النفط الفنزويلي حينذاك، خوان الفونزو، في 1960.

كان أحمد اليماني، دارس القانون وخريج هارفرد وكامبريدج، من قماشة أخرى، بيد أنه لا يقل عن سلفه في طموحاته لتحرير الثروة النفطية من الاستغلال غير المتكافئ لها من جهات أجنبية (أميركية)، وقد عمد الى مأسسة صناعة النفط وتهيئة بنية تحتية لها، حيث أسس هيئة البترول والثروة المعدنية (بترومين)، وتبعها بتأسيس جامعة البترول والمعادن لتخريج مهندسين سعوديين. وكان يرى أن الحديث عن تأميم البترول سيكون مجرد كلام في الهواء، في غياب كوادر وطنية مؤهلة لقيادة صناعةٍ إنتاج النفط. وخلال ذلك، أسهم في إجراء مفاوضات مع شركة أرامكو لإعادة تنظيم الاتفاقيات معها، وهذه شركة أميركية، أنشئت في عام 1944، وكانت كما يقول اليماني «دولة داخل الدولة». وقد تطلب الأمر مضي 36 عاما قبل أن تسيطر المملكة العربية السعودية على صناعة النفط بالكامل، في 1980، وتمكّنت من مباشرة حقها في تحديد سعر النفط منذ 1973 في عهد الملك فيصل. وكان للميداني الذي حظي بثقة الملك الراحل دور في صناعة القرارات الخاصة بالثروة الوطنية.

أما القرار المتعلق بالإجراءات النفطية في مواجهة المد الناصري، والطريقي مؤسس «أوبك»، إلى جانب وزير النفط الفنزويلي حينذاك، خوان الفونزو، في 1960.

انتهت في الجزائر، وبتدخل من الرئيس هواري بومدين، بإطلاق الخاطفين، وفي مقدمتهم الفنزويلي كارلوس، ودفع فدية لهم، وتمكينهم من المغادرة بحرية، وتحرير المختطفين، وتشاء المصادفة، أو المفارقة، أن تختطف يد المنون أحد خاطفيه، وهو أنيس النقاش، عن 70 عاما في دمشق، قبل يوم من رحيل يماني.

حلّ الرجل وزيراً للنفط في السعودية في عام 1962، وهو في مقتبل الثلاثينات من عمره، ومن غير أن يكون منتمياً إلى إحدى القبائل أو العائلات الكبيرة. وبعد بضعة أعوام من انخراطه في العمل في مواقع قيادية منها وزير دولة. لقد خَلَف في موقعه عبد الله الطريقي، أول وزير للنفط في بلده، ورغم أن الأخير لم يمكث سوى عامين في منصبه، إلا أن شهرته طبقت الآفاق، باعتباره مسؤولا سعوديا يجمع بين الحس العروبي والنزعة الليبرالية، ويدعو إلى السيطرة على الثروة الوطنية، وعلى الاستقلال النّاجز في سائر الميادين، بما فيها الميدان الاقتصادي، وعلى إقامة مراكز بحث ودراسات تختص بهذه الثروة، في وقتٍ كانت فيه البلاد مغرقة في المحافظة، وتقود معسكرا إسلاميا في مواجهة المد الناصري. والطريقي مؤسس «أوبك»، إلى جانب وزير النفط الفنزويلي حينذاك، خوان الفونزو، في 1960.

كان أحمد اليماني، دارس القانون وخريج هارفرد وكامبريدج، من قماشة أخرى، بيد أنه لا يقل عن سلفه في طموحاته لتحرير الثروة النفطية من الاستغلال غير المتكافئ لها من جهات أجنبية (أميركية)، وقد عمد الى مأسسة صناعة النفط وتهيئة بنية تحتية لها، حيث أسس هيئة البترول والثروة المعدنية (بترومين)، وتبعها بتأسيس جامعة البترول والمعادن لتخريج مهندسين سعوديين. وكان يرى أن الحديث عن تأميم البترول سيكون مجرد كلام في الهواء، في غياب كوادر وطنية مؤهلة لقيادة صناعةٍ إنتاج النفط. وخلال ذلك، أسهم في إجراء مفاوضات مع شركة أرامكو لإعادة تنظيم الاتفاقيات معها، وهذه شركة أميركية، أنشئت في عام 1944، وكانت كما يقول اليماني «دولة داخل الدولة». وقد تطلب الأمر مضي 36 عاما قبل أن تسيطر المملكة العربية السعودية على صناعة النفط بالكامل، في 1980، وتمكّنت من مباشرة حقها في تحديد سعر النفط منذ 1973 في عهد الملك فيصل. وكان للميداني الذي حظي بثقة الملك الراحل دور في صناعة القرارات الخاصة بالثروة الوطنية.

أما القرار المتعلق بالإجراءات النفطية في مواجهة المد الناصري، والطريقي مؤسس «أوبك»، فقد اتخذه الملك الراحل بالاستناس برأي وزيره، وكان يقضي بخفض تصدير النفط تدريجيا وتصاعديا، بنسبةٍ تبدأ بـ 5% شهريا، ورفع سعر النفط من ثلاثة دولارات إلى 11 دولارا، غير أن إيران، في أثناء حكم الشاه، وبالتنسيق مع الرئيس المصري الأسبق أنور السادات، دفعت لاستبدال هذا القرار برفع أسعار النفط بدون الحد من تصديره، ولم ينجح مؤتمر وزاري عقد في الجزائر، وضم مصر والسعودية والعراق والجزائر وسورية، في بلورة موقف عربي يقضي بمواصلة الإجراءات البترولية بصيغةٍ أو بأخرى، وهو ما أدّى إلى وقف تلك الإجراءات. ثم إلى قيام تحركات نشطة على أوسع المستويات بين الولايات المتحدة والغرب من جهة ومنتجي النفط، من أجل بلورة سياسة تمنع «تسييس» النفط، وتعتبره مجرّد سلعة، وإن كانت استراتيجية، وهذا ما جرى. وبذلك طويت صفحة استخدام النفط في «المعركة»، فيما يقول اليماني إنه لم يجر استخدام النفط سلاحا، وإنما أداة سياسية لإبلاغ الرأي العام في الغرب أن ثمة مشكلة بين العرب وإسرائيل (تتعلق بالأراضي المحتلة)، بعدئذ، وفي عام 1974، شهدت الثروة النفطية فورة كبيرة في الأسعار، ضاعفت من ميزانيات الدول المنتجة، ونشأت مخاوف خلال ذلك من أية مقاطعة غربية أو غير غربية لإنتاج دولة أو أكثر (كما هو الحال الآن مع مقاطعة استيراد النفط الإيراني). وبهذا انعكست الآية، فقد أخذت الدول تتنافس على التصدير، فيما تتضارب الآراء، بين آونةٍ وأخرى، بشأن كميات النفط المخوّل لكل دولة تصديرها («أوبك») تضبط هذا الأمر نظريا على الأقل بتحديد الحصص)، وحول السعر («العادل» لجميع الأطراف. وقد ظل أحمد زكي يماني، طوال السبعينيات وحتى بعيد منتصف الثمانينيات، من أبرز نجوم اجتماعات «أوبك»، ويسنده في ذلك أن بلده من أكبر الدول المنتجة، وأنه شخصياً من أقدم وزراء النفط بين نظرائه في العالم، ويتمتع بكاريزما إعلامية.

> بغياب أحمد زكي يماني، وقلة غيره في العالم العربي، تغيب مرحلة كان وزراء فيها يسهمون في صنع السياسات، ولا يكتفون بأبّهة المنصب

عمل الرجل بمعية أربعة ملوك من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز، سعود وفيصل وخالد وفهد. وقد احتفظ بحقيبة النفط أربعة أعوام في عهد الملك الرابع (فهد) حتى عام 1986. وقبل إن خلافات وقعت بشأن السياسة النفطية وبعض الصفقات النفطية، ما أدّى إلى إعفاء يماني من منصبه الذي ظل يقترن باسمه نحو ربع قرن، ومع مغادرته موقعه في سن غير متقدّمة (56 عاما)، يمم وجهه إلى الإقامة في أوروبا والنأي عن الأضواء، ما خلا إطلالات متناثرة، أظهر خلالها وجه السياسي فيه، فعلى هامش معرض القاهرة للكتاب في عام 2003، حذّر من غزو العراق، وقال إن هذه الحرب سوف تشكل فاجعة للعالم العربي، وسوف تنجب مائة أسامة بن لادن (صحّ توقعه بروز تنظيم داعش الإرهابي من أعطاف تنظيم القاعدة). وانصرف الرجل بعد عامين على «تقاعده» إلى إنشاء «مركز دراسات الطاقة العالمي»، ثم أنشأ عقب عامين آخرين «مركز الفرقان الإسلامي للتراث» في لندن. وبغياب الرجل، وقلة غيره في العالم العربي، تغيب مرحلة كان وزراء فيها يسهمون في صنع السياسات، ولا يكتفون بأبّهة المنصب.

(كاتب من الأردن)

أي مجلس عسكري تحتاجه سورية؟

عمر الشيخ إبراهيم

انشغل السوريون، في الأيام الماضية، باقتراح أحد شخصيات المعارضة للروس إنشاء مجلس عسكري يقود سورية، بقيادة ضابط بارز منشقّ عن النظام منذ عام 2012، وهو نجل أحد أركان نظام الأسد الأب والابن، وتقول الروايات إنه كان يفتخر بتوقيع أحكام الإعدام على معارضي نظام حافظ الأسد، كما أن «الجنرال» المقترح، مثلما أخذ يسميه مريدوه، كان أحد المقرّبين جداً من باسل الأسد ومن ثم بشار. وهنا تتلخّص المقالة موقف أي شخص انحاز إلى الشعب ومطالبه ورفض الإجرام، وعند استحضار سيرة الوالد أو العائلة، فلكونه العامل الرئيسي في حيثية هذا الشخص، وهذا الأمر هنا توصيف للواقع لا أكثر. ولكن لا يمكن غضّ النظر عن الشخصية المقترحة، والتي أصبحت قيادة المجلس العسكري كأنها وكالة حصرية لها (للتنويه، لم يصدر عنه أي تصريح يفيد برغبته بهذا المنصب)، بطريقةٍ مشابهة تماماً لما دأب عليه نظام الأسد في حكم سورية، وكذلك رموز المعارضة، من حيث التمترس بالمنصب، كما يتمترس الجندي في محرسه، فإن من حقّنا أن نتساءل: هل تحتاج سورية إلى مجلس عسكري؟ هل سيشكل رأس الدولة هذا المجلس أم سيكلف بمهام محددة؟ هل من صفات محددة للشخصية العسكرية التي ستقوده؟

تحتاج سورية، في ظل تعفن جرحها واتساع الشرخ الاجتماعي بين مكوناتها، وعدد المجموعات المسلحة، إضافة إلى حجم الجرائم المرتكبة، جسما عسكريا قويا ومركزيا تحت إدارة مدنية سياسية، سيوفر طاولة يجتمع حولها أبرز قادة التشكيلات المسلحة المسيطرة على القطاعات والمناطق، بحيث يتم إشراكهم في صناعة القرار (أقله لإشباع غريزة السلطة لديهم) وتحمل المسؤوليات والالتزام بما يصدرعن المجلس المدني الحاكم من أوامر وقرارات. كما توكل له مهام محدّدة، ربما مفيد أن تبدأ بحماية الجسم المدني الحاكم الذي سينتج عن الحل السياسي، ويكون أداته في فرض سلطة القانون والأمن والحفاظ على ما تبقى من مؤسسات الدولة السورية وراس المال البشري، وكذلك الحفاظ على السلم الأهلي والحيلولة دون اندلاع حرب أهلية لسيطرة باكو، ما يسهل التواصل بين أذربيجان والأذر الإيرانيين بعد انقطاع عقود، بعد أن ظل تحت سيطرة ارمينيا حليفة طهران منذ 1994.

اختلف الوضع اليوم، ومن غير الواضح بعد، كيف سيؤثر انتصار أذربيجان في حرب كاراباخ الثانية على علاقتها مع إيران، بعد أن منح الاتفاق الموقع أخيرا، برعاية روسية وتنسيق تركي، أذربيجان حق العبور عبر أراضي ارمينيا مباشرة إلى الجزء الآخر من أراضيها في إقليم ناخشيفان.

يبقى القول إن اتفاق كاراباخ سيفرض على إيران جهوداً مضاعفة، ومزيداً من الموارد للتأقلم مع الواقع الجيوسياسي الجديد على طول حدودها الشمالية. وهذا يعني اهتماماً أقل بدول أخرى، تسعى طهران إلى تعزيز نفوذها فيها، كما أن تغير الوضع المريح الذي تمتعت به إيران في جنوب القوقاز على مدى العقود الثلاثة الماضية لم يأت في أفضل أوضاع طهران.

(كاتب سوري)

أذربيجان وإيران... جيران لا أصدقاء

باسل الحاج جاسم

ليس من المبالغة القول إن إيران قبل أرمينيا خاسرة من الاتفاق الذي رعته روسيا بين باكو ويريفان، بتنسيق مع تركيا. وعلى الرغم من الترحيب الرسمي به، واعتباره ذا أهمية لإحلال السلام في جنوب القوقاز، فإن تصريحات وتحليلات جهات مقرّبة من صناع القرار في طهران تشير إلى أن الترحيب الحكومي تشوبه، في الوقت نفسه، مخاوف وقلق مما يمكن أن تصل إليه ترتيبات الأوضاع في مراحل مقبلة. ولم تكد تمضي أيام على إعلان اتفاق كاراباخ، حتى أصدر موقعه عبد الله الطريقي، أول وزير للنفط في بلده، ورغم أن الأخير لم يمكث سوى عامين في منصبه، إلا أن شهرته طبقت الآفاق، باعتباره مسؤولا سعوديا يجمع بين الحس العروبي والنزعة الليبرالية، ويدعو إلى السيطرة على الثروة الوطنية، وعلى الاستقلال النّاجز في سائر الميادين، بما فيها الميدان الاقتصادي، وعلى إقامة مراكز بحث ودراسات تختص بهذه الثروة، في وقتٍ كانت فيه البلاد مغرقة في المحافظة، وتقود معسكرا إسلاميا في مواجهة المد الناصري. والطريقي مؤسس «أوبك»، إلى جانب وزير النفط الفنزويلي حينذاك، خوان الفونزو، في 1960.

كان أحمد اليماني، دارس القانون وخريج هارفرد وكامبريدج، من قماشة أخرى، بيد أنه لا يقل عن سلفه في طموحاته لتحرير الثروة النفطية من الاستغلال غير المتكافئ لها من جهات أجنبية (أميركية)، وقد عمد الى مأسسة صناعة النفط وتهيئة بنية تحتية لها، حيث أسس هيئة البترول والثروة المعدنية (بترومين)، وتبعها بتأسيس جامعة البترول والمعادن لتخريج مهندسين سعوديين. وكان يرى أن الحديث عن تأميم البترول سيكون مجرد كلام في الهواء، في غياب كوادر وطنية مؤهلة لقيادة صناعةٍ إنتاج النفط. وخلال ذلك، أسهم في إجراء مفاوضات مع شركة أرامكو لإعادة تنظيم الاتفاقيات معها، وهذه شركة أميركية، أنشئت في عام 1944، وكانت كما يقول اليماني «دولة داخل الدولة». وقد تطلب الأمر مضي 36 عاما قبل أن تسيطر المملكة العربية السعودية على صناعة النفط بالكامل، في 1980، وتمكّنت من مباشرة حقها في تحديد سعر النفط منذ 1973 في عهد الملك فيصل. وكان للميداني الذي حظي بثقة الملك الراحل دور في صناعة القرارات الخاصة بالثروة الوطنية.

أما القرار المتعلق بالإجراءات النفطية في مواجهة المد الناصري، والطريقي مؤسس «أوبك»، فقد اتخذه الملك الراحل بالاستناس برأي وزيره، وكان يقضي بخفض تصدير النفط تدريجيا وتصاعديا، بنسبةٍ تبدأ بـ 5% شهريا، ورفع سعر النفط من ثلاثة دولارات إلى 11 دولارا، غير أن إيران، في أثناء حكم الشاه، وبالتنسيق مع الرئيس المصري الأسبق أنور السادات، دفعت لاستبدال هذا القرار برفع أسعار النفط بدون الحد من تصديره، ولم ينجح مؤتمر وزاري عقد في الجزائر، وضم مصر والسعودية والعراق والجزائر وسورية، في بلورة موقف عربي يقضي بمواصلة الإجراءات البترولية بصيغةٍ أو بأخرى، وهو ما أدّى إلى وقف تلك الإجراءات. ثم إلى قيام تحركات نشطة على أوسع المستويات بين الولايات المتحدة والغرب من جهة ومنتجي النفط، من أجل بلورة سياسة تمنع «تسييس» النفط، وتعتبره مجرّد سلعة، وإن كانت استراتيجية، وهذا ما جرى. وبذلك طويت صفحة استخدام النفط في «المعركة»، فيما يقول اليماني إنه لم يجر استخدام النفط سلاحا، وإنما أداة سياسية لإبلاغ الرأي العام في الغرب أن ثمة مشكلة بين العرب وإسرائيل (تتعلق بالأراضي المحتلة)، بعدئذ، وفي عام 1974، شهدت الثروة النفطية فورة كبيرة في الأسعار، ضاعفت من ميزانيات الدول المنتجة، ونشأت مخاوف خلال ذلك من أية مقاطعة غربية أو غير غربية لإنتاج دولة أو أكثر (كما هو الحال الآن مع مقاطعة استيراد النفط الإيراني). وبهذا انعكست الآية، فقد أخذت الدول تتنافس على التصدير، فيما تتضارب الآراء، بين آونةٍ وأخرى، بشأن كميات النفط المخوّل لكل دولة تصديرها («أوبك» تضبط هذا الأمر نظريا على الأقل بتحديد الحصص)، وحول السعر («العادل» لجميع الأطراف. وقد ظل أحمد زكي يماني، طوال السبعينيات وحتى بعيد منتصف الثمانينيات، من أبرز نجوم اجتماعات «أوبك»، ويسنده في ذلك أن بلده من أكبر الدول المنتجة، وأنه شخصياً من أقدم وزراء النفط بين نظرائه في العالم، ويتمتع بكاريزما إعلامية.

> بغياب أحمد زكي يماني، وقلة غيره في العالم العربي، تغيب مرحلة كان وزراء فيها يسهمون في صنع السياسات، ولا يكتفون بأبّهة المنصب

عمل الرجل بمعية أربعة ملوك من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز، سعود وفيصل وخالد وفهد. وقد احتفظ بحقيبة النفط أربعة أعوام في عهد الملك الرابع (فهد) حتى عام 1986. وقبل إن خلافات وقعت بشأن السياسة النفطية وبعض الصفقات النفطية، ما أدّى إلى إعفاء يماني من منصبه الذي ظل يقترن باسمه نحو ربع قرن، ومع مغادرته موقعه في سن غير متقدّمة (56 عاما)، يمم وجهه إلى الإقامة في أوروبا والنأي عن الأضواء، ما خلا إطلالات متناثرة، أظهر خلالها وجه السياسي فيه، فعلى هامش معرض القاهرة للكتاب في عام 2003، حذّر من غزو العراق، وقال إن هذه الحرب سوف تشكل فاجعة للعالم العربي، وسوف تنجب مائة أسامة بن لادن (صحّ توقعه بروز تنظيم داعش الإرهابي من أعطاف تنظيم القاعدة). وانصرف الرجل بعد عامين على «تقاعده» إلى إنشاء «مركز دراسات الطاقة العالمي»، ثم أنشأ عقب عامين آخرين «مركز الفرقان الإسلامي للتراث» في لندن. وبغياب الرجل، وقلة غيره في العالم العربي، تغيب مرحلة كان وزراء فيها يسهمون في صنع السياسات، ولا يكتفون بأبّهة المنصب.

(كاتب من الأردن)

أي مجلس عسكري تحتاجه سورية؟

عمر الشيخ إبراهيم

انشغل السوريون، في الأيام الماضية، باقتراح أحد شخصيات المعارضة للروس إنشاء مجلس عسكري يقود سورية، بقيادة ضابط بارز منشقّ عن النظام منذ عام 2012، وهو نجل أحد أركان نظام الأسد الأب والابن، وتقول الروايات إنه كان يفتخر بتوقيع أحكام الإعدام على معارضي نظام حافظ الأسد، كما أن «الجنرال» المقترح، مثلما أخذ يسميه مريدوه، كان أحد المقرّبين جداً من باسل الأسد ومن ثم بشار. وهنا تتلخّص المقالة موقف أي شخص انحاز إلى الشعب ومطالبه ورفض الإجرام، وعند استحضار سيرة الوالد أو العائلة، فلكونه العامل الرئيسي في حيثية هذا الشخص، وهذا الأمر هنا توصيف للواقع لا أكثر. ولكن لا يمكن غضّ النظر عن الشخصية المقترحة، والتي أصبحت قيادة المجلس العسكري كأنها وكالة حصرية لها (للتنويه، لم يصدر عنه أي تصريح يفيد برغبته بهذا المنصب)، بطريقةٍ مشابهة تماماً لما دأب عليه نظام الأسد في حكم سورية، وكذلك رموز المعارضة، من حيث التمترس بالمنصب، كما يتمترس الجندي في محرسه، فإن من حقّنا أن نتساءل: هل تحتاج سورية إلى مجلس عسكري؟ هل سيشكل رأس الدولة هذا المجلس أم سيكلف بمهام محددة؟ هل من صفات محددة للشخصية العسكرية التي ستقوده؟

تحتاج سورية، في ظل تعفن جرحها واتساع الشرخ الاجتماعي بين مكوناتها، وعدد المجموعات المسلحة، إضافة إلى حجم الجرائم المرتكبة، جسما عسكريا قويا ومركزيا تحت إدارة مدنية سياسية، سيوفر طاولة يجتمع حولها أبرز قادة التشكيلات المسلحة المسيطرة على القطاعات والمناطق، بحيث يتم إشراكهم في صناعة القرار (أقله لإشباع غريزة السلطة لديهم) وتحمل المسؤوليات والالتزام بما يصدرعن المجلس المدني الحاكم من أوامر وقرارات. كما توكل له مهام محدّدة، ربما مفيد أن تبدأ بحماية الجسم المدني الحاكم الذي سينتج عن الحل السياسي، ويكون أداته في فرض سلطة القانون والأمن والحفاظ على ما تبقى من مؤسسات الدولة السورية وراس المال البشري، وكذلك الحفاظ على السلم الأهلي والحيلولة دون اندلاع حرب أهلية لسيطرة باكو، ما يسهل التواصل بين أذربيجان والأذر الإيرانيين بعد انقطاع عقود، بعد أن ظل تحت سيطرة ارمينيا حليفة طهران منذ 1994.

اختلف الوضع اليوم، ومن غير الواضح بعد، كيف سيؤثر انتصار أذربيجان في حرب كاراباخ الثانية على علاقتها مع إيران، بعد أن منح الاتفاق الموقع أخيرا، برعاية روسية وتنسيق تركي، أذربيجان حق العبور عبر أراضي ارمينيا مباشرة إلى الجزء الآخر من أراضيها في إقليم ناخشيفان.

يبقى القول إن اتفاق كاراباخ سيفرض على إيران جهوداً مضاعفة، ومزيداً من الموارد للتأقلم مع الواقع الجيوسياسي الجديد على طول حدودها الشمالية. وهذا يعني اهتماماً أقل بدول أخرى، تسعى طهران إلى تعزيز نفوذها فيها، كما أن تغير الوضع المريح الذي تمتعت به إيران في جنوب القوقاز على مدى العقود الثلاثة الماضية لم يأت في أفضل أوضاع طهران.

(كاتب سوري)

> يحتاج الجسم العسكري شخصية متمرّسة تقوده، تكون قد تسلسلت في الحياة العسكرية وفق الأنظمة المرعية

جنود سوريون قرب الحدود السورية العراقية في 5/ 5/ 2017 (فرانس برس)

والتركيز والعمل من خلالها في الإبقاء على الامتيازات والمكاسب، ربما يبرّرها بعضهم بالعمل وفق منطق المصلحة والتحالفات الذي يحكم عمل السياسي. ولكن ماذا عن ضوابط عمل العسكري؟

إحدى أهم التحدّيات التي تواجه الشخصية السورية اليوم، إلى جانب الأنانية والكبر وسلوك الدسائس، هي التبعية، وفقدان القدرة على الرفض، على قول كلمة «لا». حالة الرفض الفردي والجماعي عامل اتزان واستقرار ومؤشّر صحي في فكر الأفراد والمجتمعات وسلوكهما، وتزداد أهميتها لدى العاملين في الشأن العام. وفي هذا السياق، كان من اللافت جداً أن نشهد استقالة عضو من اللجنة الدستورية المصغرة ذي خلفية عسكرية؛ في وقت كنا ننتظر أن تتخذ قرارا كهذا شخصية سياسية معارضة للنظام منذ زمن، أو كنا نعوّل على أن يكون أعضاء «المجتمع المدني» في هذه اللجنة هم السباقون إلى قرار كهذا.

إذن، لماذا أتت حالة الرفض هذه من شخصية عسكرية منشقّة عن النظام، وليس من سواها؟

ألا يعد هذا مؤشرا على وجود شخصيات عسكرية تتصرّف وفق منظومة قيمية وطنية بعيدة عن التبعية؟ أليس هذا ما نحتاجه اليوم في سورية، شخصيات مستقلة غير محسوبة على دولة ما، ومتحرّرة إيديولوجيا وحزبياً من الولاءات الضيقة؟ لماذا لا تطرح أسماء كهذه شخصيات لقيادة الجسم العسكري المقترح؟ من الضروري جداً طرح أسماء شخصيات عسكرية كهذه للرأي العام، لديها المؤهلات التي تمكّنها من المساهمة في قيادة جسم عسكري سوري، أقله من أجل كسر هذا الاحتكار الحصري للمنصب من أسماء بعينها، ورثت حيثيتها، ولم تصنعها، ومقاومة لترسيخها شخصيات وحيدة مرشّحة لتحمل هذه المسؤوليات الوطنية عبر مقترحات شخصية ذات طابع مصلحي، أو فقاعات إعلامية تريد إحباطها بهالة من القبول والدعم الدولي غير الموجود، وبالتالي سيتوفر بشكل جدي وكبير في أي حلٍ سياسي يطرح إلى جانب هيئة الحكم الانتقالي، وتحت إمرته جسم عسكري، بغض النظر عن قائده، يستطيع القيام بالمهام الموكلة إليه، ويزيل قلق المجتمع الدولي من تشظّي الجسم السوري الذي ربما تصل شظاياه إلى أبعد من الإقليم، في حال انفلات خيوط إدارة الصراع من الفاعلين الدوليين وأدواتهم المحلية.

(إعلامي سوري)

لبنان... أرض الرماك المتحرّكة

بيار عقيقي

حين تكون لبنانياً، ستستوقفك عبارات ومصطلحات طائفية عديدة. في بعض الأحيان، ستضحك، خصوصاً إذا حملت تلك المصطلحات عباراتٍ متناقضة. أو ستبكي، لأن الذهنية جامدة وسبل التفكير محدودة. ستستوقفك أيضاً كيفية اعتقاد كثيرين من أبناء جلدتك أن تلك الشعارات «صحيحة ومنطقية» لأن «الآخر يريد إلغائي». تحتار في كيفية الردّ عليهم وإقناعهم، وتأكيد أن «لا أحد يريد إلغاء أحد ولا أحد قادر على ذلك أيضاً». تشدّد على أن البشر في

مدّعي الجنائية الدولية كريم خان بعيون أفريقية

عائشة البصري

انتخبت المحكمة الجنائيّة الدوليّة المحامي كريم خان مدّعيا عامًا للسنوات التسع المقبلة، خلفًا للغامبية فاتو بنسودا. وسيقود البريطاني المسلم، المتحدر من أصول باكستانية، مكتب الادعاء الذي يعدّ أهم أجهزة المحكمة الأربعة، إلى جانب هيئة الرئاسة والشعبة القضائية وقلم المحكمة. سلّط الإعلام الدولي الضوء على ميزاته، وأثنى على خبرته وذكائه وجرأته، وزَعَمَ تمتعه باستقلاليةٍ من شأنها أن تساعد المحكمة على تخطّي مشكلة المصداقية التي تلاحقها. ولكن الطريقة التي انتُخب بها، والانتقادات التي وجهتها له منظمات حقوقية أفريقية تحكي قصة أخرى.

على عكس سلفيه، فاتو بنسودا والأرجنتيني لوي مورينو أوكامبو، لم يحظ تعيين خان بإجماع الدول الأعضاء. ولأول مرة في تاريخها، عيّنت المحكمة لجنة دولية لتيسير عملية ترشيح وانتخاب مدّع عام يتوفر على «أخلاق رفيعة وكفاءة عالية» ويتميز بـ «خبرة عملية واسعة في مجال الادعاء أو المحاكمة في القضايا الجنائية». تلقّت اللجنة طلبات ترشّح كاملة من 89 فردا، وبرز كريم خان أحد الأوفر حظا للفوز بالمنصب، خصوصا بعد أن ورد اسمه ضمن القائمة القصيرة للمرشحين الـ 14 الذين اختارتهم اللجنة، وأجرت معهم مقابلات قبل أن يستقر اختيارها في منتصف السنة الماضية على أربعة أسماء، اعتبرتهم «أكثر المرشّحين تأهيلا»: موريس أنياه (نيجيريا)، سوزان أوكالاني (أوغندا)، ريتشارد روي (كندا)، وفرغال غاينور (أيرلندا). أثارت القائمة حفيظة بعض الدول، وتصدّرت الحكومة الكينية جبهة الرافضين لهذا الاقتراح، ما بدّد حظوظ تعيين المدّعي العام بالإجماع. اضطرت اللجنة لنشر تقييمها للمرشحين الذين استبعدتهم، واتضح أن قرارها كان مبنيا على أسسٍ موضوعية إلى حد كبير. انتقدت نقص خبرة كريم خان في ممارسة الادعاء على المستوى الدولي، وذكرت أن تجربته، في هذا المجال، تقتصر على قضايا محلية (بريطانية)، وأنه تغلب عليه صفة محامي الدفاع، على الرغم من مثوله أمام كبرى المحاكم الجنائية الدولية. لم تخُض اللجنة في تفاصيل خبرته، لكن الوقوف عند أهم القضايا التي دافع عنها يوضح أكثر ملامح شخصيته وطبيعة المشكلات التي قد يجلبها إلى المحكمة الجنائية لاحقا.

تتميز سيرة خان عن باقي المرشحين بدفاعه عن قادة أفارقة متهمين بارتكاب أبشع الجرائم، وتضم القائمة رئيس ليبيريا السابق، الدكتاتور تشارلز تايلور الذي دانته المحكمة الخاصة لسيراليون بالسجن 50 عاما بتهمة ارتكاب جرائم حرب وأخرى ضد الإنسانية. وتولّى أيضا الدفاع عن ثلاثة قياديين في حركات متمرّدة في دارفور (بحر ادريس أبو قردة وعبد الله باندا وصالح جاموس)، متهمين بمسؤوليتهم عن هجوم مسلح على قاعدة بعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في العام 2007، أودى بحياة 12 عنصرا من البعثة. أغلقت المحكمة الجنائية الدولية قضية أبو قردة لعدم وجود أدلة كافية لاستكمال محاكمته، وقُتل جاموس في الحرب في دارفور قبل انتهاء محاكمته، وأصدرت المحكمة مذكّرة توقيف بحق باندا الهارب من العدالة. وغير بعيد عن السودان، دافع خان عن سيف الإسلام، نجل الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، المتهم من المحكمة الجنائية بجرائم ضد الإنسانية جرّاء دوره في قمع انتفاضة فبراير 2011، وطالب المحكمة بالإفراج عنه وإسقاط الملاحقات، بحجّة أن موكله حوكم وقضى خمس سنوات في السجن، وفقا لنظام روما الأساسي الذي يمنع المحاكمة عن الجريمة ذاتها مرتين، فيما المحكمة ما تزال منذ مايو/ أيار 2014 بتسليمه.

ومن أهم إنجازات خان تبرئة المحكمة الجنائية موكّله جان بيير بيمبا، نائب الرئيس السابق لجمهورية الكونغو الديمقراطية من تهم جرائم حرب ارتكبها جنوده في إفريقيا الوسطى بين عامي 2002 و2003، بعد أن دين بالسجن 18 عاما. لكن مرافعاته أمام المحكمة الجنائية في قضيتين، تتعلقان بأعمال عنف عرقية أعقبت الانتخابات الكينية للعام 2007، كانت الأكثر جدلا في تاريخ المحكمة الجنائية، وجعلت فئة من الكينيين تصف خان «محامي الشيطان». ترافع بدهاء وشغف عن فرانسيس موثورا، الرئيس السابق للخدمة العامة في كينيا، ونائب الرئيس الكيني الحالي وليام، ونجح في إجبار مكتب الادعاء إسقاط تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية عن موكّليه، بعد أن اختفى بعض شهود الادعاء واغتيل أحدهم وتراجع آخرون عن شهاداتهم واعترفوا بكذبهم وتلقي الرشاوى.

ترشّح خان لمنصب المدّعي العام، وهو يدرك أنه في حال استئناف أو إعادة فتح جل القضايا آنفة الذكر التي لم تغلقها المحكمة الجنائية سيضطر أن يوكّل أحد زملائه في مكتب الادّعاء لينوب عنه. وشكل هذا السيناريو أحد الانتقادات التي وجهتها اللّجنة لترشيحه. من الواضح أن المحامي البريطاني لم يُعر اهتماما لتضارب مصالحه مع مصالح عائلات الضحايا ومصلحة محكمةٍ تلاحقها أزمة مصداقية، لم تؤّمن إلا خمس إدانات مهمة من أصل 30 قضية، وتكاد تقتصر على ملاحقة الأفارقة دون غيرهم، طوال الـ 18 عاما من عمرها؛ محكمة تحتاج تطبيق نحو 400 توصية، خرج بها تقرير تحقيق لجنة خبراء السنة الماضية لتحسين أدائها، وأوصى التقرير بتوفير جو عمل يخلو من الخوف وانعدام الثقة بين موظفيها، ومجابهة ثقافة التسلط والتنمّر والتحرّش الجنسي وهدر الموارد وغيرها من سلوكياتٍ لا تليق بمحكمةٍ تتطلع إليها شعوب العالم لتحقيق العدالة.

ومن الانتقادات الأخرى، أشارت اللجنة إلى ما وصفتها بـ «حملة تبدو منسقة من منظمات المجتمع المدني بالنيابة عن السيد خان، لترويج ترشيحه، على الرغم من الطبيعة السرية للعملية الانتخابية». لكن الحملة الداعمة لخان قابلتها أخرى مناهضة له، إذ نشرت 22 منظمة حقوقية أفريقية، معظمها من كينيا وأوغندا وتنزانيا، رسالةً وجهتها للدول الأعضاء في المحكمة، تنتقد فيها دوره محامي دفاع في قضيتي موثورا وروتو اللتين شابهما «مستوى مقلق من العبث بالشهود وتدخل سياسي لا يطاق»، حسب رئيس المحكمة آنذاك. واتهمته الجمعيات الحقوقية بعلاقته مع الحكام الكينيين التي تجاوزت حدود المهنة، ومساهمته في تأجيج موجة عداء غير مسبوقة ضد المحكمة الجنائية التي اتهمها بأنها كانت «تهدف لتغيير النظام في كينيا»، وعدم اكتراثه لمصير أحد شهود الدفاع الذي تم اغتياله، بعد أن أعلن عن رغبته في التراجع عن شهادته. وحذّرت الرسالة، في الأخير، من أن انتخابه سيشكل بالنسبة للضحايا الكينيين عائقا أمام سعيهم إلى تحقيق العدالة في أحداث العنف العرقي الذي أودى بحياة أزيد من ألف مدني.

وبقدر ما جرّ على نفسه انتقادات من منظماتٍ أفريقية، يتمتع خان أيضا بدعم قاعدةٍ لا بأس بها من الضحايا الذين دافع عنهم، أحيانا من دون مقابل، في كمبوديا وألبانيا وكينيا وسيراليون والكاميرون، ويعتبره مناصروه محاميا ذكيا وملتزما وقادرا على إحداث فارق في عمل المحكمة. لكن أكبر دعم حظي به خان

> قادت الحكومة الكينية في الكواليس حملة ناجحة من أجل انتخاب كريم خان الذي أنقذ قادتها من تهم جد ثقيلة

> دافع خان عن سيف الإسلام القذافي، المتهم من المحكمة الجنائية بجرائم ضد الإنسانية جرّاء دوره في قمع انتفاضة فبراير 2011

كان من الحكومة الكينية التي غيرت مجرى الانتخابات لمصلحته، إذ اعترضت علنا على قائمة المرشّحين الأربعة، متهمة اللجنة بمحاولة فرض المرشّح الأيرلندي فرغال غاينور. كان من الطبيعي أن تثور ثائرتها ضد غاينور، المحامي الحقوقي الذي وقف في وجه الرئيس أوهورو كينياتا، مدافعا عن ضحايا أحداث العنف التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في بلاده. قادت الحكومة الكينية، التي تتزعم المجموعة الأفريقية المتكونة من 33 دولة عضوا في المحكمة، حملة ضد غاينور، شكّكت في مهنيته، ووصفته «الناشط» و«المرشح المفضل لمنظمات المجتمع المدني»، وطلبت المجموعة من المحكمة العودة إلى قائمة الـ 14 مرشحا، بمن فيهم كريم خان.

ووجدت جهود المجموعة الأفريقية صدى لدى الدول الأوروبية التي يبدو أنها لم تحبذ استقلالية غاينور، ورأت التقليدية المعروفة، هادفة إلى خوض تجربةٍ سياسيةٍ وتأسيس أحزاب سياسية. وكان هناك اهتمام ملحوظ بالعمل الحزبي في أوساط فئات وشرائح اجتماعية عدة، خصوصا في الطبقة الوسطى. نتيجة ذلك، تشكّلت تجمعات وائتلافات سياسية عديدة، إلى جانب أحزاب سياسية جديدة. الفئة الأولى، وهي فئة التجمعات والائتلافات، اتسمت بعدم وجود تنظيم أو مشروع سياسي أو قاعدة جماهيرية. كما أنها نشأت في خضم حالة الانقسام في دفاعه السابق عن الضحايا والشهود الفلسطينيين والأفغان خطرا على مصالحها مع إسرائيل وأميركا. لكن دولا أخرى دعمت المجموعة الأفريقية لقصور قائمة المرشحين الأربعة التي لا تطرح خياراتٍ حقيقية، وذلك أنه وفقًا لقاعدة التناوب الجغرافي، فإن المرشح النيجري موريس أنياه والمرشحة الأوغندية سوزان أوكالاني يعتبران مقصيين تلقائيًا بما أن المدعية العامة تمثل القارة الأفريقية، وكان من المتفق عليه ضمنا أن المدّعي العام المقبل سيمثل الدول الغربية. أما المرشح الثالث، الكندي ريتشارد روي، فإن انتخابه يطرح مشكلة قانونية، لكون جيمس ستيوارت، نائب بنسودا الحالي، يحمل الجنسية الكندية، ولن يغادر منصبه حتى عام 2022، بينما يمنع النظام الأساسي للمحكمة أن يكون المدّعي العام من جنسية نوابه. وفي ظل انعدام حظوظ المرشحين الثلاثة، كان غاينور بالفعل الخيار الوحيد الذي طرحته اللجنة، على الرغم من أنه كان يحق لها أن تقترح ستة مرشحين بدل الأربعة، ولكن لسبب ما اقترحت قائمة قصيرة ومثيرة للجدل.

قادت الحكومة الكينية في الكواليس حملة ناجحة من أجل انتخاب كريم خان الذي أنقذ قادتها من تهم جد ثقيلة، ومثّلها أمام محكمة العدل الدولية في قضية النزاع مع صوماليا حول الحدود البحرية. احتفى مناصرو المحامي البريطاني بانتخابه، ولم يُخف خصومه استياءهم وغضبهم أيضا. وعلق المدير التنفيذي للمفوضية الكينية لحقوق الإنسان، جورج كيغورو، على الحدث بعباراتٍ شديدة اللهجة: «كريم خان شخص يثير الاستقطاب، ويُعدّ انتخابه عملا تخريبيا، وانتكاسة كبيرة لأجندة العدالة الدولية». من المبكر إصدار حكم بهذه الحدّة، فشخصية الرجل مثيرة للجدل، لأنها مركبة، جعلته يدافع عن ضحايا الإبادة في كمبوديا وعن مجرمي الحروب في أفريقيا. إنه يذكّر بالمحامي الفرنسي الراحل، جاك فيرجيس، الذي دافع عن المقاومين الجزائريين والفدائيين الفلسطينيين، وترافع عن النازي كلاوس باربي والإرهابي الدولي كارلوس، وعندما سُئل إن كان سيدافع عن هتلر، أجاب: «وأرغب أيضا في الدفاع عن بوش، شرط أن يقر أولا بأنه مذنب» (!). إن كان الدفاع من أجل الدفاع هو أيضا مبدأ كريم خان، فستكون القضية هي الضحية.

(كاتبة مغربية)

مائة عام من الانقسام السياسي في مصر

تقادم الخطيب

ليس الانقسام السياسي في التاريخ المصري الحديث وافدا جديدا على الساحة السياسية المصرية، فهو ضارب في جذوره في الأرضية التي نشأت فيها الحركة الوطنية منذ انتفاضة ثورة 1919، أو الفترة التي سبقتها، فقد احتدمت شدّة الانقسام السياسي بين الحزب الوطني الذي أسسه مصطفى كامل وحزب الوفد، من حيث المنهجية المتبعة في مواجهة الاحتلال البريطاني أو التفاعل مع العملية السياسية، إلى درجةٍ وصلت إلى أن يحاول طلاب محسوبون على الحزب الوطني حينها اغتيال سعد زغلول، وهي الحادثة التي لم يتحدث عنها زغلول في مذكراته. وهناك من رجّح أن تكون ضمن المائة صفحة المفقودة في المذكّرات، لكن محاولة الاغتيال تلك تنبئنا بأن استخدام الاغتيال لم يكن حكرا على الإسلاميين، أو أن الإسلاميين أنشأوه، أو بدأوا به، كما روج نظام يوليو في مصر، بل هو سابق على نشأة جماعة الإخوان المسلمين، عندما استخدمه الحزب الوطني لتصفية الضباط الإنكليز، وكذلك لزعماء وطنيين، كما سعد زغلول المشار إليه آنفا. في المنفى، وبين الجماعات السياسية المنفية في فترة الاحتلال الإنكليزي، وصل حد الانقسام السياسي بين المجموعات المختلفة إلى حد الاتهام بالتخوين والتعاون مع الإنكليز والتجسّس على المعارضين في الخارج، وهو شبيه بما يحدث في هذه الأيام بين المعارضين الموجودين في المنافي بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في 3 يوليو/ تموز 2013.

ولا يمكن تغطية تاريخ الانقسام السياسي في مصر في مقالة من بضع مئات من الكلمات. لكن ما يُراد الإشارة إليه هنا أن الانقسام السياسي أحد العوامل التاريخية التي غفل كثيرون عن التعاطي معها، والتعامل معها، بوصفها عاملا حاسما في فشل المسار السياسي في مصر في فترات مختلفة، وأيضا دليلا على فشل القوى السياسية في إدارة خلافاتها، حتى مع لحظات التغيير الكبرى، كثورة 19 أو الانتفاضة الثورية في 2011، كان شبح الانقسام هو المخيم على الجميع، والمهيمن على الساحة السياسية.

في الفترة التي سبقت الانتفاضة الثورية في يناير/ كانون الأول 2011، كان هناك هامش من الحرية سمح للقوى الفاعلة حينها بالحراك، واستغلال ذلك الهامش للعب دور في الحياة السياسية. كانت خريطة القوى السياسية حينها تتسم بالتنوع والتعدّد ما بين حركات سياسية، مثل الحركة المصرية للتغيير (كفاية)، وما تفرّع منها بعد ذلك من حركات شبابية أخرى. إلى جانب أحزاب سياسية ذات أيديولوجية قومية ويسارية، وأحزاب ليبرالية، إلى جانب الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم). ثم جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تمثل التيار الإسلامي، وحزب الوسط باعتباره الحزب السياسي الوحيد ذا المرجعية الإسلامية، والذي كان يمثل يسار اليمين، ثم منظمات حقوق الإنسان، وما تمثله من كونها امتدادا لليبرالية الجديدة. في تلك الفترة، تقاسمت تلك القوى، باختلاف تكويناتها، القوى المختلفة في المجتمع. ففي وقتٍ هيمنت فيه جماعة الإخوان المسلمين على الحركة الطلابية، هيمنت الحركات اليسارية على الحركة العمالية، ومنظمات حقوق الإنسان. قبل انطلاق الانتفاضة الثورية بعام، تشكلت الجمعية الوطنية للتغيير مع قدوم محمد البرادعي منافسا محتملا وبديلا لحسني مبارك في الانتخابات الرئاسية. شكلت الجمعية تحالفا للقوى الوطنية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، باستثناء شخصيات عامة ذات المرجعية القومية، لم تنخرط في ذلك التحالف، لأسباب تعود إلى الانقسام السياسي ذاته، والذي تحوّل إلى خلاف شخصي.

كانت الأهداف الرئيسية للجمعية الوطنية هو العمل على التوصل إلى نظام سياسي، يقوم على الديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، صاغت الجمعية الوطنية للتغيير المطالب السبعة، والتي تمثلت في كفالة الضمانات الأساسية لانتخاباتٍ حرّة ونزيهة، تشمل جميع المصريين، بحيث تكون هناك فرصة متكافئة للجميع، سواء الانتخابات التشريعية أو الانتخابات الرئاسية، وهي ضماناتٌ وإجراءاتٌ تطالب بها فئاتٌ عريضةٌ من المجتمع المصري منذ سنوات عديدة. لم تذهب القوى السياسية إلى أبعد من ذلك، لوضع خريطة طريق أو خطة سياسية لما بعد مبارك، أو محاولة مناقشة وضع الجيش في العملية السياسية في مصر كما ذكرت آنفا، وهو الدور الذي ظهر فيما بعد وبقوة في الفترة الانتقالية ومن بعدها. بمعنى آخر، غياب المشروع السياسي لعب دورا كبيرا في تعميق الاستقطاب بعد سقوط مبارك. وتعتبر هذه النقطة من أهم نقاط القصور المستمرة، في عدم قدرة تلك القوى على وضع مشروع سياسي، يشعر الجميع بالمساهمة فيه.

تقاسمت تلك القوى فيما بينها عاملين أساسيين في فترة ما قبل الانتفاضة: الأول، الاتفاق على رحيل مبارك عن السلطة. والآخر هو الانقسام السياسي. لم يكن عامل الانقسام السياسي محتدما كما هو الآن، إلا أن حضوره كان واضحا، لكن الاتفاق على هدف إطاحة مبارك من السلطة أجّل من تعميق هذا الانقسام وبروزه على السطح بالصورة الحالية. مع انطلاق الانتفاضة الثورية، بدأت الثورة المضادّة في المنطقة كلها تعد عدّتها لمحاصرة هذا الحراك الشعبي، وبدأت في استغلال مناطق الاختلاف والانقسام، لتتسلل من خلاله وتنفذ مشروعها الذي كان يهدف، من اللحظة الأولى، إلى محاصرة تلك الانتفاضة الثورية وهزيمتها. بعد حالة الانفتاح السياسي والسيولة والانسيابية التي حدثت، وَفَدَت إلى الساحة السياسية قوى سياسية أخرى جديدة، غير القوى السياسي، لذا كان وجودها مؤقتا ساهم، في الجانب الآخر، من تعميق حالة الانقسام السياسي بين فئاتٍ مختلفة من القوى الشبابية. في الوقت نفسه، لم يكن للأحزاب التي نشأت في تلك الفترة قاعدة جماهيرية كبيرة، لذا لم تستمر طويلا، وانتهت بسرعة شديدة.

وكعادته، استطاع النظام أن يوظف هذا الانقسام السياسي لمصلحته، من أجل الإمساك بمفاصل السلطة، ووأد أي مبادرة بين القوى المدنية لبناء تحالفات مستقبلية، تحاول عبور هذا الانقسام، أو الاتفاق على رؤية موحدة تهدّد وجود النظام ومستقبله. في المقابل، ثمة استراتيجية درج عليها النظام من عقود، وهي الرهان على الوقت، ليكسب مزيدا من المساحات، وكذلك الرهان على صبر الناس وتحملهم. وبالتالي، اليأس من أي محاولات إصلاح أو تغيير مستقبلية. تلك الاستراتيجية استخدمها النظام في كل مراحله المختلفة، وبرزت بصورة أكبر في أثناء ثورة يناير. في الوقت الراهن، ومع تزايد التدهور الاقتصادي، بالتوازي مع المستوى السياسي والفشل الشمولي على مستويات عدة، أصبح النظام مدركا فقدانه الشعبية التي جاء بها بعد الانقلاب، فلا حلول أمامه سوى الاستمرار في مزيد من القمع الذي بدأه منذ سنوات، والذي يعبر عن أزمته الحقيقية. في كل مرةٍ يبرز أي حراك أو نقاش سياسي، يبرز الانقسام السياسي. وفي كل مرة، بصورة أشدّ ضراوةً مما كان عليه الأمر من قبل، ويُفشل أي مستقبل للتوافق أو الاتفاق على رؤية محدّدة كبداية للتغيير، بل خرج الأمر عن السيطرة، وأصبح الاستهداف الشخصي مع المختلف سياسيا هو الطريقة التي تتعامل بها القوى السياسية مع بعضها بعضا. والسؤال هنا: كيف لهذه القوى السياسية أن تستفيد من أخطاء الماضي، وأن تكون قادرةً على إدارة الانقسام السياسي، وتحويله من انقسام إلى خلاف سياسي يسهل إدارته وترشيده؟

(كاتب مصري في برلين)

> في الفترة التي سبقت الانتفاضة الثورية في يناير 2011، كان هناك هامش من الحرية سمح للقوى الفاعلة حينها بالحراك

> الانقسام السياسي ضارب في جذوره في الأرضية التي نشأت فيها الحركة الوطنية منذ انتفاضة ثورة 1919، أو ما كان سابقاً عليها

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads